مؤقت

مجلس الأمن

السنة السابعة والخمسون

الجلسة **٤٦١٣**

الجمعة، ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، الساعة ١١/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد تفروف .... (بلغاريا)

الأعضاء:
الاتحاد الروسي .... السيد لافروف
أيرلندا .... السيد كور
الجمهورية العربية السورية .... السيد وهبة
سنغافورة .... السيد محبوباني
الصين .... السيد زانغ يشان
غينيا .... السيد تراوري
فرنسا .... السيد لفيت
الكاميرون .... السيد بيلينغا – إيبوتو
كولومبيا .... السيد بالدبيبسو
المكسيك .... السيد أغيلار سنسر
موريشيوس .... السيد كونجول
النرويج .... السيد كولبي
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية .... السيد جيرمي غرينستوك
الولايات المتحدة الأمريكية .... السيد كنينغهام

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما فيها قضية فلسطين.

02-59826 (A)
0259826

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/١١.

إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما فيها قضية فلسطين

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، وإذا لم يعترض أحد، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه الدعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد تيرجي رويد - لارسن، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الخاص للأمين العام.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد رويد - لارسن إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

سيستمع مجلس الأمن في هذه الجلسة إلى إحاطة إعلامية للسيد تيرجي رويد - لارسن، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الخاص للأمين العام.

أعطي الكلمة الآن للسيد رويد - لارسن.

السيد رويد - لارسن (تكلم بالانكليزية): منذ الإحاطة السابقة التي قدمها السيد تورك لمجلس الأمن يوم ٢٢ آب/أغسطس، والحالة الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة تواصل تدهورها. وفي مواجهة الانهيار الملحوظ في الظروف المعيشية، أوفد الأمين العام مبعوثته الخاصة للشؤون الإنسانية السيدة كاثرين بيرتيني لاستعراض الحالة.

وقد ساد إسرائيل ذاتها، حتى قبل الأمس، فترة من الهدوء النسبي دامت ستة أسابيع، رغم أن العمليات العسكرية الإسرائيلية أدت إلى عدد من الوفيات في صفوف المدنيين الفلسطينيين خلال تلك الفترة. وقد استنكر الأمين العام ذلك بشدة في بيانه الصادر يوم ٤ أيلول/سبتمبر. وشهدنا هذا الأسبوع هجومين انتحاريين داخل إسرائيل وانفجار قنبلة في مدرسة فلسطينية. كما عقدت المجموعة الرباعية بعض الاجتماعات. وسأستهل هذه الإحاطة بالكلام عن أنشطة المجموعة الرباعية.

في يوم الثلاثاء، ١٣ أيلول/سبتمبر، عقد أعضاء المجموعة الرباعية الأصليون ثلاثة اجتماعات، هي اجتماع للمجموعة الرباعية وحدها واجتماع للمجموعة مضافاً إليها خمسة من الوزراء العرب واجتماع للمجموعة مضافاً إليها ممثلو الطرفين، في شخص وزير الخارجية شيمون بيريس، ووزير التخطيط والتعاون الدولي الفلسطيني نبيل شعث. وأعقب ذلك صدور بلاغ، اطّلع عليه أعضاء المجلس.

وركزت هذه الاجتماعات على الحالة الإنسانية، والمسائل الأمنية، وإصلاح المؤسسات، والمسائل السياسية. وكان ثمة تفاهم مشترك على أن هذه المسائل كلها وثيقة الصلة ببعضها، وأنه لا يمكن أن تحل مشكلة الأمن أو الأزمة الإنسانية، على سبيل المثال، حلاً كاملاً دون التوصل إلى حل سياسي.

وأعرب أعضاء المجموعة الرباعية عن قلقهم العميق إزاء الحالة الإنسانية والنتيجة التي انتهى إليها تقرير السيدة بيرتيني من أن الأزمة قد تستفحل وتخرج عن نطاق السيطرة في غضون بضعة أشهر. ذلك أن خمسين في المائة من السكان يعتمدون الآن على الأغذية التي توزعها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

(أونروا) أو برنامج الأغذية العالمي، بينما يتفشى سوء التغذية والأمراض التي تنقلها المياه.

ويشير آخر تقرير لمكتب منسق الأمم المتحدة الخاص في الأراضي المحتلة عن الحالة الاجتماعية الاقتصادية، الذي سيصدر في وقت لاحق اليوم، إلى أن نسبة البطالة اليوم تبلغ حوالي ٥٠ في المائة؛ وأن مستويات الفقر قد بلغت نسبتها ٧٠ في المائة في غزة و ٥٥ في المائة في الضفة الغربية، بينما تقدر الخسائر في الإيرادات بمبلغ ٧,٦ ملايين دولار في اليوم، أي أن إجمالي الخسارة منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ يبلغ ٣,٣ بلايين دولار.

وفوق هذا كله، تواجه السلطة الفلسطينية أزمة مالية. فتكلفة العمليات واللوازم التي تتكبدها السلطة الفلسطينية هذا الشهر، على سبيل المثال، تبلغ ٩٠ مليون دولار، بينما يقل مجموع الموارد المتاحة عن ٥٥ مليون دولار.

وقد شدّد أعضاء المجموعة الرباعية للوفد الإسرائيلي على المشاكل المتعلقة بسبل الوصول إلى الأماكن والتنقل في الأرض المحتلة، وكذلك على كيفية إضرار عمليات الإغلاق بتدريب قوات الأمن الفلسطينية، وإيصال الخدمات الإنسانية، وقدرة السلطة الفلسطينية والمجتمع المدني الفلسطيني على مناقشة عملية الإصلاح وتنفيذها، بما في ذلك إجراء الانتخابات، التي حددت السلطة الفلسطينية موعداً لها يوم ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣. كما أشير إلى أن الأسابيع الستة الماضية قد شهدت هدوءاً ملحوظاً من الجانب الفلسطيني، وكان ذلك بطبيعة الحال قبل التفجيرين الانتحاريين اللذين وقعا بالأمس واليوم الذي قبله ، رغم كثرة الإجراءات التي تم اتخاذها ضد الفلسطينيين خلال تلك الفترة ذاتها.

وفيما يتعلق بالإصلاح، اتفق أعضاء المجموعة الرباعية على أن التقدم المحرز في هذا الصدد كان متفاوتاً على أفضل الفروض، بالرغم من وجود بوادر مشجعة، ولا سيما في مجال الشفافية المالية. على أن مصداقية الإصلاح تتوقف في نهاية المطاف على أن يشهد الفلسطينيون تحسناً يطرأ سواء على أوضاعهم المعيشية أو على احتمالات المستقبل السياسية.

وأبلغ الأمين العام الطرفين بأنه على الرغم من التأكيدات رفيعة المستوى بتزايد التعاون الإسرائيلي مع الوكالات الإنسانية، فإن المسؤولين في هذه الوكالات يفيدون بأنه لم تطرأ سوى تحسينات هامشية على أرض الواقع. وخلاصة القول أنه لا يمكن إحراز تقدم حقيقي على الجبهة الإنسانية ما لم تغير إسرائيل نظامها الأمني، الذي يلحق الأذى بقسم كبير بدرجة متزايدة من السكان الفلسطينيين، رغم استناده إلى شواغل مشروعة ومفهومة تماماً.

وبغية إحراز تقدم في مجابهة التحديات على الصعيدين الإنساني والإنمائي، سيجري إيفاد بعثة للأمم المتحدة إلى المنطقة تشترك فيها الوكالات الرئيسية بالتضافر الوثيق مع مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص في الأراضي المحتلة والأونروا، وذلك لإعداد خطة تفصيلية في هذا الصدد. وسوف يجري تقييم هذه الخطة في اجتماع يضم الوكالات التابعة للأمم المتحدة والجهات المانحة والمؤسسات المتعددة الأطراف، وتيسّره الأمم المتحدة، قبل انعقاد اجتماع وزاري للمانحين في كانون الأول/ديسمبر.

وأكد الأمين العام للمجموعة الرباعية والجهات الفاعلة الإقليمية والطرفين ذاتهما أهمية التحرك للأمام الآن أكثر من أي وقت مضى. بل إن زيادة التوتر في المنطقة

الناجم عن مسألة العراق تضيف كذلك إلى أهمية القيام بتحرك إيجابي سريع على المسار الإسرائيلي الفلسطيني.

وقد اتفق أعضاء المجموعة الرباعية، كما جاء في البلاغ، على خطة عمل أو دليل عمل من ثلاث مراحل للتوصل إلى حل يستند إلى إقامة دولتين في غضون ثلاث سنوات. ويجب ألا تكون تلك الخطة مدفوعة بالأداء فقط، بل يجب أن تكون مدفوعة بالأمل أيضاً. فلكي يجعل الفلسطينيون في الإمكان إحراز مزيد من التقدم، يلزم أن يستشعروا الأمل، تماماً كما يلزم أن يشعر الإسرائيليون بالأمن.

وما دامت الثقة مفقودة على هذا النحو بين الطرفين، فسوف تضطلع برصد التقدم وتقييمه آلية تابعة لطرف ثالث ستقوم المجموعة الرباعية بتحديدها. وقد أبلغ مسؤولو المجموعة الرباعية مبعوثيهم بالعمل على تفعيل هذه الآلية وغيرها من جوانب دليل العمل في الأسابيع القادمة.

وترى المجموعة الرباعية أن إعلان قيام دولة ذات حدود مؤقتة في أسرع وقت ممكن من عام ٢٠٠٣ يمكن أن يشكل خطوة هامة، إذا اختار الفلسطينيون ذلك. وستؤيد المجموعة ذلك، رهناً بتقييمها لعملية الإصلاح.

وتعتزم المجموعة الرباعية أيضاً أن توضّح للإسرائيليين أنه لابد لهم من أن يتخذوا خطوات فورية لإتاحة قدر أكبر كثيراً من حرية التنقل للفلسطينيين والسلع، وأن ينسحبوا من مناطق الحكم الذاتي التي أعيد احتلالها منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، وأن يضعوا حداً لعمليات الاستهداف بالقتل، وأن يجمّدوا النشاط الاستيطاني.

وسوف يعقب هذا كله إجراء مفاوضات بشأن الوضع الدائم في المرحلة الثالثة للخطة، التي تمتد من عام ٢٠٠٤ إلى منتصف ٢٠٠٥، وعقد مؤتمر دولي يتناول جميع مسارات عملية السلام من أجل التوصل إلى سلام شامل حقاً. وأكّدت المجموعة الرباعية لكل من الجهات الفاعلة على الصعيد الإقليمي والطرفين أنها لا تستطيع إحراز تقدم بمفردها. فكما أبلغ الأمين العام الطرفين، لا غنى عن اتخاذ كل منهما إجراءات بالنسبة لكافة المواضيع، سواء ما يتصل منها بالأمور الإنسانية أو الأمن أو الإصلاح أو العملية السياسية. والعالم ينتظر منهما أن يتخذا إجراءات متبادلة ومتوازية.

وانتقالاً إلى الحالة في الميدان، يدرك أعضاء المجلس أن هناك تصاعداً للعنف يدعو للأسف العميق في إسرائيل والضفة الغربية وغزة في الآونة الأخيرة.

ففي ١٧ أيلول/سبتمبر، انفجرت قنبلة في مدرسة فلسطينية قرب الخليل. وأصيب خمسة تلاميذ، وتشك الشرطة الإسرائيلية في تورط المتطرفين اليهود في ذلك. وهذا هو ثالث حادث من هذا النوع هذا العام. وفي ١٨ أيلول/سبتمبر، قُتل فلسطينيان وأصيب ٢١ فلسطينياً في مجموعة من العمليات التي شنها جيش الدفاع الإسرائيلي في كافة أنحاء الضفة الغربية وغزة.

إضافة إلى ذلك، قام أحد الانتحاريين في اليوم السابق بتفجير نفسه في أم الفحم، فقتل أحد أفراد الشرطة الإسرائيلية. وفي ١٩ أيلول/سبتمبر، قتل انتحاري فلسطيني في تل أبيب خمسة أشخاص وجرح ٤٠ من الإسرائيليين. وهذه حوادث بغيضة ومأساوية أدانها الأمين العام دون تحفظ.

كما شهدت الأسابيع الماضية عدداً من العمليات التي قام بها جيش الدفاع الإسرائيلي، وهي تشمل اعتقالات واسعة النطاق، واغتيالات مستمرة، فضلاً عن إحكام لنظام الإغلاق وتدابير حظر التجول. ووفقاً لمكتب منسق الشؤون الإنسانية، فإن أوامر حظر التجول هذه تفرض على نصف مليون فلسطيني تقريباً، في المتوسط، فيما يزيد عن

٢٠ مدينة وبلدة فلسطينية، الإقامة الجبرية بمنازلهم أياماً متصلة بطولها في بعض الأحيان. وبالأمس، أطلق الجنود النار على حشد من أطفال المدارس المتظاهرين احتجاجاً على فرض حظر التجول في مخيم العمري للاجئين في رام الله، فقتلوا صبياً في التاسعة من عمره.

وخلال فترة الشهر المنتهية في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، قتل الإسرائيليون ٥٦ فلسطينياً، وقتل الفلسطينيون خمسة إسرائيليين. ورغم ذلك، فإن الفترة من ٤ آب/أغسطس إلى ١٨ أيلول/سبتمبر كانت أطول فترة مرت دون عملية انتحارية واحدة منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠. وشهدنا هذه المرة أيضاً عملية تقييم ذاتي متصلة على الجانب الفلسطيني بشأن جدوى العنف.

وبالأمس، حاصرت قوات جيش الدفاع الإسرائيلي مرة أخرى مكاتب الرئيس عرفات في رام الله، وقامت من جديد بعمليات هدم كبرى. ولا يزال مكتبه محاصراً اليوم.

ولا تزال مسألة الإصلاح من المسائل المهمة، وقد تحقق بعض التقدم حتى الآن في المجال المالي بصفة خاصة. وينتظر المشرّعون الفلسطينيون أن يعين الرئيس عرفات حكومة جديدة، بعد استقالة الحكومة الحالية في الأسبوع الماضي لتعرضها لخطر التصويت بانعدام الثقة. وينادي الكثيرون أيضاً بتعيين رئيس للوزراء. ولا تزال الحالة الأمنية تقوّض جهود الإصلاح. ولا جدال في أن إغارة الأمس وتجدد عزل مقر الرئيس عرفات يضعفان موقف العاملين من أجل إجراء إصلاحات كبيرة.

وإذا انتقلنا الآن إلى مسألة جنوب لبنان، فقد تمزّقت يوم ٢٩ آب/أغسطس فترة أربعة أشهر اتسمت بما يمكن أن نطلق عليه الاستقرار المشوب بالتوتر، عندما شن حزب الله هجوماً على مواقع قوات الدفاع الإسرائيلية في منطقة مزارع شبعا، فقتل جندياً وأصاب اثنين آخرين.

وتصاعدت حدة التوتر بدرجة كبيرة في الآونة الأخيرة حول أزمة تلوح على الأفق فيما يتعلق بالمياه. ويضطلع لبنان في الوقت الراهن بتنفيذ مشروع للمياه لسحب المياه من ينابيع الوزاني. وقد ذكرت الحكومة مراراً أن لها كامل الحق في سحب كميات إضافية من المياه من المصادر الموجودة لديها.

ولقد ركزت الشواغل الإسرائيلية على ما تسميه الأسلوب الأحادي الطرف الذي ينفذ به لبنان المشروع وعلى الأثر المحتمل المدرك على تدفق المياه إلى إسرائيل. ولقد ضاعف التوتر غياب البيانات الفنية السليمة عن طبيعة ونطاق المشروع. ولقد ظلت الحاجة إلى الحصول على معلومات فنية مستقلة في هذا المضمار موضع اهتمام كل المعنيين سعيا إلى نزع فتيل التوترات المحيطة بهذه القضية.

ولقد تم إرسال خبيرين في المياه من الولايات المتحدة إلى المنطقة في بعثة لتقصي الحقائق الفنية، وذلك بعد التشاور مع الجانبين الإسرائيلي واللبناني. وما فتئت الأمم المتحدة تحث الطرفين على التحلي بضبط النفس. ولقد طُلب من الحكومة الإسرائيلية أن تمتنع عن التهديد باستعمال القوة. كما حث كل المعنيين، بما في ذلك الأمم المتحدة، حكومة لبنان في مناسبات عديدة على تقديم تقرير تفصيلي عن مشاريع المياه الحالية في جنوب لبنان. وحتى الآن لم نتلق أية وثائق.

وفي الختام، وعودة إلى موضوع اجتماعات المجموعة الرباعية، لا بد من أن يتخذ الإسرائيليون والفلسطينيون معاً عددا من الخطوات في مجالات عديدة. إن تحسن الأداء الأمني وتقديم المساعدة الإنسانية أمران حيويان، ولكن لم يتسن إدامة التقدم في أي من المجالين بدون تحرك متزامن على الساحة السياسية. وكما قال الأمين العام مراراً، فإن مقولة ''الأمن أولا'' لن تنجح أبدا في الشرق الأوسط. لا بد من

اتخاذ خطوات، ليس بشكل تعاقبي، وإنما بشكل متزامن ومتبادل.

ومن الضروري للمسار الذي وجهت قيادات المجموعة الرباعية مبعوثيها لاتباعه في الأيام القادمة أن يقوم على الأداء، ولكنه يجب أن يقوم أيضا على الأمل. ولن يجلب اتباع واحد منهما دون الآخر إلا باستمرار الجمود.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدعو المجلس الآن إلى حضور مشاورات غير رسمية في القاعة المجاورة لمواصلة مناقشتنا للموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٣٥.